دولية اضافية كافية ، عامة وخاصة على السواء ، من جميع البلدان المتقدمة النمو ، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ، وأنه ينبغي أيضاً للبلدان النامية القادرة أن تواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى ؛

٣ - **تكرر تأكيد** أن حجم الطلب على تمويل هذه الأنواع من الاجراءات أو الأنشطة كبير بالفعل وأنه سوف يزداد في السنوات المقبلة ، خصوصاً مع تنفيذ برنامج عمل نيروبي ؛

٤ - **ترجو** ، من أجل القيام بمختلف الأنشطة التي تتمشى وبرنامج عمل نيروبي ، تزويد الآليات والمؤسسات المالية لمنظومة الأمم المتحدة بالأموال الاضافية الكافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجراءات الداعمة الأولية والأنشطة السابقة للاستثمار المتعلقة بتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية ؛

٥ - **تحث** الآليات والمؤسسات المالية على الاستجابة على نحو أكثر اتساعاً وفعالية للطلبات القومية ، فضلاً عن الطلبات الواردة من المنظمات دون الاقليمية والاقليمية والدولية العاملة في تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية ، وفقاً للأولويات المقررة في برنامج عمل نيروبي واستجابة لتوصيات الهيئة الحكومية الدولية المشار اليها في الفرع الثاني أعلاه ، فيما يتعلق بتنفيذه ؛

٦ - **تؤكد من جديد** ، في هذا الصدد ، أنه ينبغي توجيه موارد محددة واضافية عن طريق قنوات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ، والترتيبات المالية الطويلة الأجل لأغراض العلم والتكنولوجيا ، وحساب الطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وغير ذلك من القنوات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وفقاً للخطط والأولويات القومية ؛

٧ - **تحث** المنظمات والمؤسسات المالية الانمائية ، الدولية والاقليمية ، وخصوصاً البنك الدولي ، على توفير موارد اضافية كافية ، خصيصاً للاجراءات الداعمة والأنشطة السابقة للاستثمار وأنشطة الاستثمار التي تجري على نطاق كبير في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وفقاً للأولويات القومية ؛

٨ - **تحيط علماً** بالتدابير التي اتخذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للقيام بدراسة مشتركة وصولاً إلى تقدير دقيق قدر الامكان للاحتياجات من الاجراءات الداعمة والأنشطة السابقة للاستثمار من أجل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية في الثمانينات وترجو ، نظراً للضرورة الملحّة لتلبية احتياجات البلدان النامية في هذا الميدان ، أن تقدم الدراسة النهائية إلى اللجنة المؤقتة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي ستبدأ تنفيذ برنامج عمل نيروبي في اجتماعها في سنة ١٩٨٢ ؛

٩ - **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجتماعات الاستشارية على النحو المجمل في الفقرة ٩١ من برنامج عمل نيروبي ؛

١٠ - **تحث** جميع الأطراف المهتمة على التعجيل بالنظر في السبل الممكنة الأخرى التي من شأنها زيادة تمويل الطاقة ، بما فيها الآليات قيد الدراسة في البنك الدولي ، مثل انشاء فرع للطاقة .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٩٤/٣٦ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ -٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تؤكد من جديد أنه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث أعلنت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، على أن أقل البلدان نمواً ـ وهي أضعف البلدان اقتصادياً وأكثرها فقراً والتي تعاني من أشد المشاكل الهيكلية استعصاء ـ تحتاج ، كأولوية أساسية في اطار الاستراتيجية الانمائية إلى برنامج خاص ذي حجم كاف وكثافة تتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة وآفاقها القاتمة[١٤٦] ،

واذ تشير إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[١٤٧] الذي قرر فيه المؤتمر ، كإحدى أولوياته الرئيسية ، البدء في برنامج عمل جديد شامل لصالح أقل البلدان نمواً يتكون من مرحلتين : برنامج عمل فوري ، ١٩٧٩-١٩٨١ ، وبرنامج عمل جديد أساسي للثمانينات ، وهو البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢١٠/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراريها ٢٠٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٠٥/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً بغية وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً واعتماده ودعمه ،

---

(١٤٦) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ١٣٦ .

(١٤٧) انظر : **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وإذ يساورها بالغ القلق لخطورة الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية في أقل البلدان نمواً والحالة المؤسفة لتنميتها خلال العقدين الماضيين ، فضلاً عن الاحتمالات الانمائية القائمة لتلك البلدان في الثمانينات ،

وإذ تشير إلى أن هدف برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً[١٤٨] هو تحويل اقتصادات تلك البلدان لتحقيق تنمية ذاتية الدعم ولتمكينها من أن توفر على الأقل حداً أدنى مقبولاً دولياً من مستويات التغذية ، والصحة ، والنقل ، والاتصالات ، والاسكان ، والتعليم ، وفرص عمل لجميع مواطنيها ، ولاسيما لفقراء الريف والحضر ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأنه بعد مرور ما يزيد عن سنتين على اعتماد برنامج العمل الفوري ، ١٩٧٩-١٩٨١ ، الوارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) لم يتحقق الا تقدم محدود جداً نحو تنفيذه ،

وإذ تؤكد من جديد وجود حاجة فورية إلى برنامج موسع بصورة كبيرة يتضمن زيادة هامة في نقل الموارد الاضافية من أجل تلبية الحاجات الملحّة لأقل البلدان نمواً ومساعدتها على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة أسرع ،

وإذ تؤكد أن الدعم الخارجي ينبغي أن يتوفر من جميع البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية القادرة ، ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف ، والمصادر الأخرى ،

وإذ تؤكد على الأهمية الخاصة لما يمكن للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يسهما به ، في جملة أمور ، لتنمية أقل هذه البلدان نمواً ،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى وجود وعي عام واسع النطاق في العالم أجمع للمحنة الشديدة لأقل البلدان نمواً ولأهمية ولأهداف « برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً » ،

وإذ تحيط علماً بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً[١٤٩] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن خدمات الأمانة لمتابعة برنامج العمل الجديد الأساسي ورصده وتنفيذه[١٥٠] ،

١ - **تؤيد** برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[١٤٨] ؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** لحكومة وشعب فرنسا لاستضافتهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، وكذلك للضيافة الكريمة ، والترتيبات الممتازة ، والاسهام الهام في منجزات المؤتمر ؛

٣ - **تطلب إلى** كل الدول الأعضاء وكذلك المؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف ، وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، وجميع الجهات الأخرى المعنية أن تتخذ خطوات فورية ومحددة ووافية بالغرض ، لتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي كجزء من التدابير الدولية لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٤ - **تؤكد على** أن أقل البلدان نمواً ، نظراً لمحنتها الاقتصادية والاجتماعية الشديدة ، بحاجة إلى عناية المجتمع الدولي الخاصة والعاجلة وتأييده الواسع النطاق والمتواصل حتى تتمكن من التقدم لتحقيق تنمية معتمدة على الذات تنسجم مع خططها وبرامجها ؛

٥ - **تحثّ بقوة** جميع البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها المبينة في الفقرات ٦١ إلى ٦٩ من برنامج العمل الجديد الأساسي ، حتى تحقق ، في ذلك الصدد ، زيادة ملموسة في المساعدة المقدمة لتنمية أقل البلدان نمواً ؛

٦ - **تؤكد من جديد** أن أقل البلدان نمواً تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الشاملة ، وأن السياسات الداخلية التي تتبعها تلك البلدان ستكون ، بالرغم من الأهمية الحيوية التي تنطوي عليها تدابير الدعم الدولية ، ذات أهمية حاسمة لنجاح جهودها الانمائية ؛

٧ - **تحثّ** جميع البلدان المانحة على رصد اعتمادات خاصة كافية لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، أو من خلال القنوات الملائمة الأخرى لصالح أقل البلدان نمواً بغية توفير الموارد الاضافية التي تحتاج اليها حكومات تلك البلدان من أجل بذل جهود تخطيطية أكثر كثافة ، ووضع دراسات للجدوى ، وإعداد المشاريع ، خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، ولذلك الغرض ، تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتعبئة موارد اضافية للأنشطة التي تخضع لادارته ؛

٨ - **تقرر** القيام باستعراض ورصد منتظمين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية على الوجه المتوخى في ذلك البرنامج للحفاظ على زخم الالتزامات التي يتعهد بها المجتمع الدولي ولتعزيز تنفيذ خطط وبرامج أقل البلدان نمواً بغية تحقيق معدلات نمو معجلة وتحويل هياكل اقتصاداتها ؛

٩ - **تقرر أيضاً** أن يجري الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعه العالي المستوى في سنة ١٩٨٥ الاستعراض النصفي ، وأن ينظر في امكانية اجراء استعراض عالمي في نهاية العقد قد يتخذ ، من بين أشكال عدة ، شكل مؤتمر للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، وأن يعدّل ، حسب الاقتضاء ، برنامج العمل الجديد الأساسي للنصف الثاني من العقد بغية ضمان تنفيذه الكامل ، وتقرر كذلك ان تتاح لها نتائج ذلك حتى يمكن أن تؤخذ في الاعتبار

---

(١٤٨) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً** ، باريس ، ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.1.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٤٩) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.1.8 .

(١٥٠) A/36/660 .

التام في استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

١٠- **تطلب** إلى الدول وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من الوكالات المتصلة بها ، أن ترد بالايجاب على الدعوات الموجهة اليها للاشتراك في الافرقة الاستشارية المعنية بالمعونة أو الترتيبات الأخرى التي ستنشأ بناءً على مبادرة أقل البلدان نمواً وفقاً للفقرات ١١٠ إلى ١١٦ من برنامج العمل الجديد الأساسي باعتبارها آلية للاستعراض المنتظم والدوري لذلك البرنامج وتنفيذه ، وتشير بأن تعقد الجولة الأولى من اجتماعات الاستعراض ، لذلك الغرض ، على الصعيد القطري ، في أقرب وقت ممكن ، ويفضل ألا يتجاوز ذلك سنة ١٩٨٣ ؛

١١- **تدعو** مجالس ادارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ومتابعته على نحو فعال ، كل منها في نطاق اختصاصه وولايته ؛

١٢- **تقرر كذلك** ضمان أن تكون الموارد التي ستتاح لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة كافية لمتابعة واستعراض ورصد وتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي على وجه فعال ، بما في ذلك المسؤوليات المحددة في تقرير الأمين العام عن خدمات الأمانة المطلوبة[١٥٠] ، وفي الفقرة ٨ من هذا القرار ؛

١٣- **ترجو** من الأمين العام ، طبقاً للفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الأساسي ، أن يعهد إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية والوكالات الرائدة للأفرقة المعنية بالمعونة ، بمسؤولية ضمان التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة ، على مستوى الأمانة العامة ، من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الأساسي ، والابقاء ، لهذا الغرض ، على شبكة مراكز التنسيق في كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي استخدمت في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً واستخدام تلك الشبكة استخداماً فعالاً ؛

١٤- **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٩٥/٣٦- صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي اعتمدت به النظام الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١١٣/٣٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٨٥/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٢٠٩/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٨٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تحيط علماً بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٣ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[١٥١] ، وبمقرري مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢١/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠[١٥٢] ، و ٣/٨١ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١[١٥٣] ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والأحكام ذات الصلة من الاستراتيجية ، وبخاصة الفقرات ١٥٢ إلى ١٥٥ ،

وإذ تشير كذلك إلى الفقرات ذات الصلة بالموضوع من برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً[١٥٤] ،

واقتناعاً منها بأن الوصول إلى الأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة يعد جزءًا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية المجدية للبلدان النامية غير الساحلية ،

واذ تضع في اعتبارها أن عدداً كبيراً من البلدان التي تعتبر من أقل البلدان نمواً هي بلدان نامية غير ساحلية ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق للانخفاض الشديد المستمر في مستوى التبرعات التي عقدت للصندوق منذ انشائه ،

وإذ تلاحظ أن التبرعات المقدمة للصندوق ، وفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام الذي أعدّ استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، يجب أن تزيد زيادة كبيرة إذا أريد للصندوق أن يكون فعّالا في تلبية الاحتياجات الكبيرة اللازمة لخفض تكاليف المرور العابر (الترانزيت) الفعلية للبلدان النامية غير الساحلية[١٥٥] ،

وإذ تلاحظ كذلك أن طلبات الحصول على مساعدة من الصندوق إنما تتصل بأنشطة إضافية لأنواع الأنشطة الممولة من

---

(١٥١) انظر : **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٥٢) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ١٢** (E/1980/42/Rev.1) ، الفصل الحادي عشر .

(١٥٣) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، **الملحق رقم ١١** (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

(١٥٤) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٥٥) A/S-11/5 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٣٠٨ .